PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Akhbar Al Massai**
DATE:	**24-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**150,000**
TITLE :	**After prices were increased by 20% - Official complaint accuses the MoH of supporting pharmaceutical companies to the detriment of patients**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Dalia Ameen**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

بعد رفع أسعار الأدوية بنسبة 20 %

بلاغ يتهم الصحة بمساندة شركات الأدوية على حساب المرضى

رغم إصدار وزير الصحة منذ أسابيع قليلة قرارا برفع أسعار الأدوية الاقل من ١٠ جنيهات .. إلا انه لم يجد نفعا ، واختفت بعده العديد من الأدوية المهمة التي تعالج أمراضاً خطيرة ، مما جعل الحكومة تصدر قرارا جديدا برفع الأدوية مرة أخرى ، ولكن هذه المرة للأدوية التي يبلغ سعرها ٣٠ جنيها بنسبة ٢٠ ٪ ، بحجة أن شركات الأدوية تخسر ، مما يعنى ان رفع سعر الدواء ليس الحل للقضاء على ظاهرة اختفاء الأدوية ، ولكنه يزيد الطين بلة ، ويضع عبئاً إضافياً على كاهل المواطن الغلبان الذي يعاني من مرارة ارتفاع الأسعار في مختلف احتياجاته اليومية ، وموجة الغلاء التي تجتاح الأسواق ، وهذا ما دفع إلى تقديم بلاغ ضد وزارة الصحة يتهمها بأنها تساند شركات الأدوية على حساب المرضى .

في البداية يستنكر الصيدلي هاني سامح ، والمحامي صلاح بخيت - المهتمان بشئون الدواء - زيادة أسعار الدواء ٢٠٪، مؤكدين أنهما تقدما ببلاغ عاجل لرئيس الوزراء يحمل رقم ٥٥٠٧٢٠ ، يحذران فيه من الرضوخ لمافيا شركات الدواء.

وجاء في البلاغ تفاصيل عن أرباح شركات الدواء خلال ٢٠١٥ والتي بلغت مليارين وسبعمائة مليون جنيه لبعض الشركات ، وأن هناك مائة شركة دواء تتراوح أرباحها ما بين مليارين إلى نصف مليار جنيه ، وأصغرها تتجاوز أرباحها مئات الملايين مستندا إلى تقارير البورصة وسوق المال وتقرير إي إم إس المختص بشركات الدواء ، الذي وضح الأرباح الخرافية لسوق الدواء خلال الفترة الحالية.

وفند ادعاءات تأثر تلك الشركات بارتفاع الدولار وانخفاض سعر الدواء وذكر أنه حتى لو تضاعف سعر صرف الدولار عشر مرات فلا علاقة لذلك بتكلفة إنتاج الدواء ، ودلل البلاغ بمثال وهو دواء «بلافيكس» الذى تنتجه شركة فارما لعلاج الجلطات، حيث ان سعره في السوق ٢٠٥ جنيهات ، رغم أن سعر المادة الخام تسليم مطار القاهرة ٤٩٢ دولاراً للكيلو (سعر قطاعي وليس جملة) ،ويكفي لإنتاج ٤٧٦ عبوة بمعنى أن تكلفة العبوة ٧ جنيهات.

وذكر البلاغ أن سعره لشركة محلية أخرى وهي (ملتي إيبكس) يبلغ ١٤٥ جنيها وهذه الشركة لها حظوة لدى الوزارة حيث إنها ملك لرئيسي غرفة صناعة الدواء السابق والحالي مجدي علية وأحمد العزبي (المشطوب من نقابة الصيادلة لممارساته الاحتكارية وفقا للحكم الاستئنافي رقم ١٩٥١ لسنة ١٣٠ قضائية وفقا لبيان نقابة الصيادلة) وكلاهما كانا ممثلين في اللجنة الاستشارية لوزراء الصحة، مؤكدا أن الوزارة سعرت هذا المستحضر لشركات محلية لا حظوة لها بمبالغ تتراوح بين أربعة جنيهات ونصف إلى عشرة جنيهات. مشيرا الى أنه رغم السعر البسيط للشركات المحلية إلا أن مكاسبهم أيضا ضخمة ، فمثلا هناك عرض للف هذا المستحضر للبيع عن طريق إحدى شركات السمسرة بمبلغ مليون ونصف ومذكور أنه مسعر جبريا بمبلغ ٩ جنيهات وأن تكلفة المادة الخام ثمانون قرشا والعبوة تكلفتها جنيه

وطالب البلاغ بتنفيذ القانون والتسعير بأقل سعر عالمي وهو سعر دولة الهند وإعادة تسعير منتجات الشركات والمصانع التي حققت أرباحا تقدر بمئات الملايين ووصلت إلى ٢,٧ مليار جنيه خلال السنة الماضية فقط ، ويطالب أيضا بوضع حد لنفوذ تلك الشركات وتغلغلها في وزارة الصحة ومحاسبة المتواطئين والمقصرين في وزارة الصحة لتربيحهم تلك الشركات هذه الأرباح الخرافية نتيجة مخالفة قانون وضوابط التسعير الجبري للدواء .

■ فؤاد

قرار غير مدروس

ويضيف الدكتور عادل عبدالمقصود رئيس الشعبة العامة للصيدلة بالغرفة التجارية أن قرار زيادة أسعار الأدوية ٢٠ ٪ قرار غير مدروس وسيترتب عليه اضطراب في السوق ، حيث انه ليست كل الأدوية التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيها تتطلب الزيادة ، لافتاً إلى أن الحل يتمثل في تقديم وزير الصحة دراسة تفصيلية لكل دواء على حدة حتى يتم دراستها بشكل جيد، ومن ثم يتم تقرير الزيادة المطلوبة لكل دواء، مشيرا إلى أنه لابد أن تكون التسعيرة طبقا للتكلفة على أن يضاف إليها هوامش الربح الخاصة بكل قطاع يعمل في صناعة الدواء بداية من المصنع حتى الصيدلي. وأضاف رئيس شعبة الصيدليات أن مشكلة نقص الأدوية تتفاقم نتيجة للجوء بعض الوكلاء باستيراد الأدوية وبيعها مباشرة للمستشفيات والمراكز المتخصصة بعيدا عن الصيدليات حتى تجنى هذه الشركات نسب أرباح الموزعين والصيدليات مما تسبب في نقص الأدوية بالصيدليات ، وهو ما يشعر به المواطن لأن تعامله يكون مباشرة مع الصيدلية. ووصف الدكتور محمود فؤاد مدير المركز المصري للحق في الدواء القرار بأنه مجحف ويعصف بحقوق المرضى. مشيرا الى أن شركات الدواء استغلت تعطيش السوق، وأجبرت الحكومة على إصدار قرار برفع الأسعار، الذي يعتبر بداية تحرير سعر الدواء في البلاد . وحول ارتباط هذا القرار بأزمة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري، يرى فؤاد أن هذا الأمر أكبر من مشكلة الدولار ، وحتى لو كان مرتبطا بالدولار، ماذا لو ارتفع الدولار مجددا هل سترفع الحكومة أسعار الدواء مرة أخرى؟ ، وهل لو انخفض سعر الدولار ستخفض الحكومة أسعار الدواء؟ مؤكدا انه لا توجد شركة أدوية تخسر في مصر، ولا يوجد صنف دواء يحقق خسائر، مصر السوق الأول في إفريقيا ، بعد أن بلغت مبيعات الدواء العام الماضي ٤١ مليار جنيه

■ عبد الحليم

تطبيق التأمين الصحى

وأشار مدير مركز الحق في الدواء إلى أن هناك حلا لتلك الأزمة يتمثل في عدة خطوات، مثل تطبيق قانون التأمين الصحى لأنه سيحل معضلة الاسم العلمى ، مما سيؤدى لدخول جميع شركات الأدوية المنافسة سواء مصرية أو أجنبية، مما سيؤدى لانخفاض الأسعار، وضرورة ظهور قانون هيئة الدواء العليا، بعد إعادة صياغته لأنه سينظم الصناعة ويعدل أوضاعها، ويطهر السوق من الدخلاء والاحتكارات.

على الجانب الآخر يؤكد الدكتور عادل عبدالحليم رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية أن القرار يعد بمثابة «قبلة الحياة» لشركات الدواء الحكومية. مشيرا الى أن قرار الحكومة برفع أسعار بعض أصناف الدواء في مصلحة المواطن قبل الشركات ، لأنه سيوقف نزيف خسائر الشركات الحكومية، مشيرا إلى أن شركته كانت ستعلن إفلاسها خلال عامين او ثلاثة على الأكثر في ظل الأسعار القديمة مشيرا الى أن الحفاظ على استمرازية شركات الدواء الحكومية هو ضمان لضخ الأدوية الرخيصة في الأسواق، وإذا ما توقفت هذه الشركات سيكون المواطن فريسة للأدوية المستوردة مرتفعة الثمن.

وأوضح الدكتور أحمد عماد الدين وزير الصحة أن رفع أسعار تلك الأدوية المحلية جاء لمصلحة المريض البسيط بالدرجة الأولى، لضمان توفير الأدوية ذات السعرالمنخفض الذي أصبح المريض يعاني من عدم توافرها في الشركات المحلية ، فيلجأ لشراء المستورد بأسعار مرتفعة للغاية. كما جاء لإنقاذ الصناعة القومية للأدوية من الانهيار بسبب فرق سعر التكلفة عن سعر البيع. مشيرا الى انه إذا نقص اى دواء مجددا سيتم سحب ترخيصه فورا، وأضاف أن هناك متابعة صارمة، ولن نسمح بأى زيادة عن النسبة المقررة، وسنغلق جميع المنشآت التي ستخالف ، منوها إلى أن نسبة الـ(٢٠٪) تمثل الحد الأدنى لإمكانية الزيادة ، معترفا بأن بعض الشركات الأجنبية أغلق أبوابه في مصر بسبب صعوبة المنافسة .

داليا أمين

الدواء المصرى يهرب للخارج وهذا سر اختفائه

الوكيل يبيع العقاقير مباشرة للمستشفيات فينقص بالصيدليات